الأمم المتحدة S/2017/609

مجلس الأمن

Distr.: General
17 July 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الأمين العام لجبهة البوليساريو، إبراهيم غالي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيفيل **غرتزي**
السفير
الممثل الدائم

210717 200717 17-12082 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

أود أن ألفت انتباهكم إلى تطور خطير بشأن مسألة الصحراء الغربية قد تكون له عواقب سلبية على عملية السلام الجارية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، كما قد يخلّ بمسؤوليتها المتعلقة بحماية السلامة الإقليمية لهذا الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي.

في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، اعتمدت الحكومة المغربية مشروع قانون بشأن تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة المغربية، بما فيها المياه قبالة الصحراء الغربية، وذلك بهدف ''ترسيخ'' احتلال المغرب غير المشروع للإقليم وضمه له.

وترى جبهة البوليساريو أن مشروع القانون باطل إذ يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولمركز الصحراء الغربية بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تم إدراجه على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٣. كما يمثل تجاهلا صارخا لحكم محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧٥ وحكم محكمة العدل الأوروبية لعام ٢٠١٦، اللذين يؤكدان أن لا سيادة للمغرب على الصحراء الغربية، التي تتمتع، عملا بمبدأ تقرير المصير، بمركز منفصل ومتميز عن أي دولة أخرى، بما في ذلك المغرب.

فالمغرب، طوال فترة احتلاله لأجزاء من الصحراء الغربية، لم يطالب صراحة بالمناطق البحرية المتاخمة لساحل الإقليم ذلك أنه يعلم جيدا أن إعلانا من هذا القبيل سيكون مجرّدا من أي قيمة قانونية بموجب القانون الدولي. ومع ذلك، سعى المغرب دوما للسيطرة على تلك المناطق من خلال الدخول في ترتيبات تجارية مع أصحاب المصالح الأجنبية من أجل استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية فيها. وتشمل هذه الترتيبات تراخيص مصائد الأسماك عملا باتفاق الشراكة بين الجماعة الأوروبية والمملكة المغربية في مجال الصيد البحري لعام ٢٠٠٧، وتراخيص استكشاف الموارد النفطية في قاع البحر في الصحراء الغربية والتنقيب عنها.

وبالتالي، فإن مشروع القانون المقترح هو محاولة واضحة من المغرب لترسيخ ضمه غير القانوني للصحراء الغربية. وعلاوة على ذلك، سيشكل مشروع القانون، إذا ما اعتُمد، انتهاكا خطيرا لحق تقرير المصير للشعب الصحراوي وجميع مكوناته، بما في ذلك الحق في السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية. وسيشكل أيضا انتهاكا للقواعد الآمرة الأخرى للقانون الدولي، بما في ذلك عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. وعلاوة على ذلك، فإن المغرب، بقبوله وقف إطلاق النار الذي ترعاه الأمم المتحدة واتفاق الاستفتاء، قدم تأكيدا ضمنيا بأن المركز الإقليمي للصحراء الغربية سيظل دون تغيير ريثما يتم تقرير المصير. ولذلك، فبدون التشاور بشكل جوهري مع الشعب الصحراوي وممثله المعترف به دوليا وهو جبهة البوليساريو ودون الحصول على موافقته الصريحة، ليس للمغرب أي صلاحية بموجب القانون الدولي تخوّله القيام، سواء عن طريق التقاضي أو التفاوض مع الدول المتاخمة، بإعلان أو إقامة حدود بحرية للصحراء الغربية.

وكما تعلمون، في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلنت حكومة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية منطقة اقتصادية خالصة، مما أضفى طابعا رسميا على الحقوق الحصرية للشعب الصحراوي في الموارد الحية وغير الحية (بما في ذلك النفط والغاز ومصائد الأسماك) الموجودة ضمن ٢٠٠ ميل بحري من

إقليم الصحراء الغربية المعترف به دوليا، على النحو المنصوص عليه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

وشكَّل إعلان المناطق البحرية الصحراوية، الذي يحدد بحرا إقليميا بعرض ١٢ ميلا بحريا ومنطقة متاخمة للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بعرض ٢٤ ميلا بحريا، خطوة أخرى تهدف إلى الحفاظ على الثروات الطبيعية الصحراوية التي قام المغرب وغيره من أصحاب المصالح الأجنبية بنهبها والسيطرة عليها منذ سنوات. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بشأن الصحراء الغربية (S/2009/200) إلى إعلان المناطق البحرية الصحراوية وإلى أن ”الإعلان قائم على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير وسيادته الدائمة على موارده الطبيعية“ (الفقرة ٤).

ولذلك، بسبب الطبيعة الحتمية للمعايير الدولية المعنية، فإن جميع الدول والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ملزمة بموجب القانون الدولي بعدم الاعتراف، سواء بحكم القانون أو بحكم الواقع، بالمنطقة الاقتصادية الخالصة التي اقترحها المغرب طالما كانت مشتملة على المياه الإقليمية للصحراء الغربية.

وفي ضوء ما تقدم، أود أن أطلب إليكم استخدام سلطتكم كأمين عام لحماية السلامة الإقليمية لإقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي، بما في ذلك مياهه الإقليمية، في مواجهة الخطوة التي يقترحها المغرب التي لن تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الحالة على أرض الواقع. كما أنها تعرقل استئناف عملية التفاوض بدينامية جديدة وروح جديدة بين الطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو، على النحو الذي دعا إليه مؤخرا مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد لكم مجددا استعداد جبهة البوليساريو للدخول في مفاوضات جدية مع المغرب، تحت رعاية الأمم المتحدة، بغية تحقيق حل سلمي ودائم يكفل الحق غير القابل للتصرف للشعب الصحراوي في تقرير المصير.

(توقيع) إبراهيم **غالي**
الأمين العام لجبهة البوليساريو